



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

A Critical Assessment of "Debt-for-Climate Swap" Mechanisms in Selected Oil-Producing Countries (Review article)

تقييم نقدي لآليات "مقايضة الديون بالمناخ" في دول نفطية مختارة (مقال مراجعة)

م.م. سارة عبد الرضا سلمان

SARAH ABDULRIDHA SALMAN

Sarah.AbdulRedha@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

Oil-rich developing nations face an unprecedented dual fiscal and climate-related challenge. On one hand, they grapple with mounting sovereign debt burdens driven by oil price volatility and the COVID-19 pandemic; on the other, they face international demands to finance clean energy transitions and climate change adaptation. This article critically evaluates the "debt-for-climate swap" mechanism as an innovative financing tool capable of addressing this dual predicament. The study concludes that while the mechanism offers a genuine opportunity to alleviate debt burdens and secure green financing, it faces fundamental challenges regarding national sovereignty, creditor conditions, and suitability for economies that rely on oil for more than 70% of their revenue. Finally, the article offers recommendations tailored to Iraq and other selected oil-producing nations.

Keywords: Debt-for-nature swaps, oil-producing countries, Nigeria, Ecuador, Iraq.

المستخلص

تواجه الدول النامية الغنية بالنفط ازدواجية ضغط مالي ومناخي غير مسبوق. فهي تواجه من جهة اعباء ديون اعباء ديون سيادية متصاعدة نتيجة تقلبات اسعار النفط وجائحة كورونا، ومن جهة اخرى فأنها اصبحت مطالبة دوليا بتمويل برامج التحول للطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ. تهدف هذه المقالة الى تقديم تقييم نقدي لآلية "مقايضة الديون بالمناخ" كأداة تمويل مبتكرة يمكن ان تسهم في معالجة هذا المأزق المزدوج. توصلت الدراسة الى ان الآلية تمثل فرصة حقيقية لتخفيف عبء الدين وتوفير تمويل اخضر، الا انها تواجه تحديات جوهرية تتعلق بالسيادة الوطنية وشروط الدائنين وملاءمتها للاقتصادات التي تعتمد على النفط بنسبة تزيد عن 70% من إيراداتها. وفي الختام قدم المقال عدد من التوصيات تخص العراق والدول النفطية المختارة.

الكلمات الرئيسية: مقايضة الديون، الدول النفطية، نيجيريا، الاكوادور، العراق.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي بعد عام 2020 تفاقماً مزدوجاً في الازمات. فمن الناحية المالية، ارتفع دين الدول منخفضة ومتوسطة الدخل الى مستوى قياسي بلغ 8.8 تريليون دولار في عام 2023 وفقاً لتقرير البنك الدولي. ومن الناحية المناخية، قدرت اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ UNFCCC الحاجة التمويلية السنوية للدول النامية بـ 2.4 تريليون دولار حتى عام 2030 لتحقيق اهداف اتفاق باريس. وتبرز هذه الازمة بشكل حاد في الدول النامية الغنية بالنفط. فهي تعتمد بنسبة تتجاوز 70% على

ايرادات النفط في موازنتها، مما يجعلها عرضة لصدمات الاسعار، وفي نفس الوقت تواجه ضغوطا دولية متزايدة للتحويل نحو اقتصاد منخفض الكربون.

أولاً. مفهوم مقايضة الديون بالمناخ: تعرف مقايضة الديون بالمناخ بانها: اتفاق يتم بموجبه اعفاء دولة مدينة من جزء من ديونها الخارجية، مقابل التزامها باستثمار مبلغ معادل في مشاريع مناخية محددة داخل حدودها. ويتم تنفيذها عبر 3 اطراف رئيسية: الدولة الدائنة، الدولة المدينة، ومنظمة دولية او بنك انمائي كوسيط وضامن.

ثانياً. مقايضة الديون بالمناخ في الدول النفطية: تعود جذور فكرة مقايضة الديون الى ثمانينيات القرن الماضي عندما تم استخدام "مقايضة الديون بالطبيعة" لحماية الغابات في امريكا اللاتينية. اما "مقايضة الديون بالمناخ" فهي تطور حديث ظهر بعد اتفاق باريس 2015. وهذه بعض الامثلة التطبيقية مركزة في الدول النفطية

1. نيجيريا: تعد نيجيريا من اكبر الدول النفطية في افريقيا ومديونيتها الخارجية تجاوزت 103 مليار دولار. في عام 2023 دخلت مباحثات مع نادي باريس لمقايضة 300 مليون دولار مقابل مشاريع الطاقة الشمسية في شمال البلاد.

2. الاكوادور 2023: في عام 2023 دخلت الاكوادور في صفقة لمقايضة الديون بالمناخ وتعد هذه الصفقة الأكبر من نوعها لحد الان، تم بموجبها اعادة هيكلة 1.6 مليار دولار من الديون السيادية مقابل التزام الحكومة بحماية جزر غالاباغوس لمدة 20 عاما، وفرت الصفقة للاكوادور 1.1 مليار دولار.

3. العراق: تبلغ المديونية الخارجية للعراق حوالي 20 مليار دولار نهاية 2024، مع اعتماد الموازنة العامة بنسبة 92% على ايرادات النفط. يمتلك العراق فرصة لتطبيق اتفاقية لمقايضة الديون بالمناخ في مجالين: غاز الشعلة المصاحب، ومشاريع الطاقة الشمسية في الصحراء الغربية.

ثالثاً. التقييم النقدي لآلية مقايضة الديون بالمناخ

الاييجابيات: اولاً: تخفيف فوري لعبء خدمة الدين وتحرير موارد مالية للاستثمار.

ثانياً: توفير تمويل مناخي بدون تكاليف اقتراض جديدة وبفوائد منخفضة.

ثالثاً: تحسين صورة الدولة الدولية وجذب استثمارات خضراء اضافية.

السلبيات والتحديات: اولاً: الشروط القاسية التي قد يفرضها الدائنون وتتعارض مع السيادة الوطنية. ثانياً: بطء التنفيذ والبيروقراطية في المتابعة والتقييم.

ثالثاً: عدم ملاءمة الآلية للدول النفطية التي تحتاج تمويل ضخيم وسريع للتحويل.

الخاتمة والتوصيات: تخلص المقالة الى ان مقايضة الديون بالمناخ يمكن ان تعد اداة مهمة ضمن حزمة ادوات اوسع لتمويل المناخ في الدول النامية النفطية ، وخاصة بالنسبة للعراق الذي يمتلك فرصة لتطبيق اتفاقية لمقايضة الديون بالمناخ في مجالين: غاز الشعلة المصاحب، ومشاريع الطاقة الشمسية في الصحراء الغربية وبناء على هذا الاستنتاج نتقدم ببعض المقترحات من أهمها :

1. على مستوى العراق التوصية بتجربة محدودة لمقايضة بقيمة 500 مليون دولار في قطاع غاز الشعلة
2. على مستوى الدول النفطية ربط مقايضة بخطة وطنية واضحة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط
3. على مستوى المجتمع الدولي: انشاء صندوق خاص تحت مظلة الامم المتحدة لتسهيل وتنسيق عمليات المقايضة.

المصادر Reference

1. البنك الدولي، (2024)، تقرير الدين الدولي 2023.
2. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2023 احتياجات الدول النامية من تمويل المناخ تقرير أمانة الاتفاقية.
3. صندوق النقد الدولي، (2024)، الراصد المالي: مفترق طرق المناخ - السياسات المالية في عالم متغير.
4. وزارة المالية العراقية، (2024)، التقرير الإحصائي السنوي للدين العام.